مجلة وعي للعلوم الإنسانية
Waai Journal for Hummanities
ISSN: 3104-9125
E-ISSN:3104-9117

مجلة وعي للعلوم الإنسانية

العدد الثالث/ ٢٠٢٦م، الصفحة: ٧٧١-٧٩٣

موقف العراق من قضية روديسا في منظمة الأمم المتحدة (١٩٦٥-١٩٧٩)

Iraq's position on the Rhodesian issue at the United Nations(1979-1965)

أ.م. د. بشار فتحي جاسم محمد العكيدي /جامعة الموصل –مركز التعليم المستمر

dr.bashar_fathi@uomosul.edu.iq

الكلمات المفتاحية

العراق، روديسا الأمم المتحدة، بريطانيا، سميث.

الملخص

كان من نتائج الحرب العالمية الثانية تأسيس منظمة الأمم المتحدة في العام ١٩٤٥، وكان الغرض منها العمل على تحرير الدول المُستَعمَرة من حالة الاستعمار وتحقيق الحرية للشعوب المضطهدة، إلا أن هذه المنظمة أصبحت أداة بيد الدول التي أنشأتها لتحقيق تطلعاتها وتوجهاتها في السيطرة على مقدرات ومقومات أغلب الدول التي ترفض سياساتها، كما أن الأمر لم يتوقف عند هذا الحد، بل دعمت كافة الحركات العنصرية التي تحقق لها مكاسبا اقتصادية، ولعل ما جرى في زمبابوي من دعم لحكومة إيان سميث يؤكد تلك التوجهات، والعراق من جانبه سعى للوقوف بوجه هذه السياسات في تلك المنظمة، وعمل بكل تفاني لإنهاء سيطرة الأقلية البيضاء على الأغلبية السوداء في تلك المنطقة من قارة إفريقيا.

KEY WORD

Iraq, hodesia, nited Nations, ritain, Smith

Abstract

One of the consequences of World War II was the formation of the United Nations in 1945. Its purpose was to work towards the liberation of colonized countries from colonialism and to achieve freedom for oppressed peoples. However, this organization became a tool in the hands of the countries that created it to achieve their ambitions and interests in controlling the resources and capabilities of most countries that reject their policies. Moreover, the matter did not stop there; it also supported all racist movements that brought it economic gains. Perhaps what happened in Zimbabwe with the support for Ian Smith's government confirms these

trends. Iraq, for its part, sought to stand against these policies in that organization and worked diligently to end the control of the white minority over the black majority in that region of the African .

المقدمة

سعى العراق من خلال حكوماته المتعاقبة منذ العام ١٩٢١ إلى أن يكون له دور ريادي ليس في المنطقة العربية فحسب، إذ أن مكانة العراق السياسية والاقتصادية وموقعه الجغرافي حتم عليه أن يكون لاعبا بارزا في السياسة الدولية، وقد كانت منظمة الأمم المتحدة والتي كان العراق من مؤسسيها ميدانا للوقوف مع حركات التحرر في كافة مناطق العالم وقارة إفريقيا بشكل خاص، ومن خلال متابعتنا وبحثنا عن هذا الدور وجدنا نشاطا كبيرا وملحوظا للعراق في هذا الجانب، فمع تأسيس منظمة الأمم المتحدة في العام ١٩٤٥ وسعي أغلب الدول المُستَعمرة للحصول على استقلالها وتحررها برز دور العراق بشكل جلي، ولعل قضية روديسا وما شابها من تقلبات ومواقف عديدة كانت صورة من صور التحدي العراقي في الوقوف بوجه الدول الاستعمارية التي كانت تسعى للإبقاء على النظام العنصري فيها.

فكان بحثنا المعنون (موقف العراق من قضية روديسا في منظمة الأمم المتحدة (١٩٦٥-١٩٧٩)) تجسيدا لإعلاء شأن العراق وإبراز دوره المهم والكبير في الوقوف إلى جانب الدول الساعية لنيل استقلالها وتحررها، والوقوف بوجه الدول الاستعمارية التي كانت تسعى للإبقاء على الوضع السائد في استغلال خيرات ومقدرات تلك الدول التي بقت رازحه تحت السيطرة الاستعمارية لأعوام عدة.

تألف البحث من محورين أساسين، تمثل الأول في التعرف إلى قضية روديسا وكيف تمكن العنصريون البيض من التغلغل فيها وإنشاء حكومتهم بتواطؤ من قبل الدول الكبرى الاستعمارية وفي مقدمتها بريطانيا، في حين تطرق المحور الثاني إلى عرض القضية على الجمعية العامة للأمم المتحدة وموقف العراق الداعم والمساند في حصول هذه المنطقة على استقلالها وتحررها والذي أسهبنا فيه لتبيان دور العراق الداعم في منظمة الأمم المتحدة وفي كافة المراحل.

لعل الكتابة في هذه المرحلة التاريخية من تاريخ العراق يحتم علينا الكتابة بكل موضوعية بغض النظر عن النظام السياسي القائم ما دمنا نسعى لإبراز دور العراق وليس دور الأشخاص أو الحكومات، ولابد من الإشارة إلى أن هذه المدة الممتدة بين ١٩٦٨-١٩٧٩ كانت تفتقر إلى الكتابات المتعلقة بسياسة العراق الخارجية؛ بسبب طبيعة النظام السياسي القائم آنذاك، لذلك ارتأينا الاعتماد بشكل كبير على الصحف التي كانت تصدر آنذاك لأنها كانت تنقل المعلومات بصورة واقعية وموثقة.

أولا: ماهية قضية روديسا والسيطرة البريطانية عليها:

استطاعت بريطانيا السيطرة على روديسا في العام ١٨٨٠، وهي بذلك مهدت لسيطرتها الاستعمارية على جنوب إفريقيا وصولا إلى مصر ومن ثم إلى جنوب القارة وشمالها، وكانت منذ تلك المدة تحكم روديسا كمستعمرة خاضعة للتاج البريطاني حتى عام ١٩٦٥ عندما أعلنت الأقلية البيضاء استقلالها التي كان لبريطانيا الدور الكبير فيه. تقع روديسا بين أربع دول هي جنوب إفريقيا من الجنوب وموزمبيق من الشرق وبوتسوانا من الغرب ومن الشمال زامبيا التي كانت تسمى في السابق (روديسا الشمالية)[١].

روديسا أو زيمبابوي كما يسميها الأفارقة تبلغ مساحتها حوالي ٣٨٩،٠٠٠ كم، قدر عدد سكانها في العام ١٩٧٤ بنحو ٦،١٠٠،٠٠٠ مليون نسمة، ويمثل التوزيع العرقي للسكان كالاتي:

الأفارقه السود ٩٦%

أوربيون (بيض) ٣.٦%

آخرون (اسيويون واخرون) ٠.٤%[٢] .

خلال المدة ١٩١٩-١٩٣٥ ظهرت في إفريقيا الجنوبية وأماكن مختلفة من القارة أشكال تنظيمية جديدة لا تستند إلى التمردات الفلاحية وحركات الكنائس الإفريقية المسيحية تمثلت في منظمات النخبة ومنظمات الطبقات العاملة، وكان المؤتمر الوطني الإفريقي الذي تأسس في عام ١٩١٢ أول هذه المنظمات وأكثرها أهمية على الاطلاق، وحضر مؤتمر التأسيس ممثلون عن روديسا، ثم ظهرت بعد

(١) محمد عبد المولى، حركات التحرير الإفريقية، (بيروت-١٩٧٣)، ص ص ١٠٣-١٠٥.

(2) RHODESIA/ZIMBAWE,Amnesty International Briefing, March 1976.

ذلك منظمات وطنية في روديسا تخضع لتأثير قوى المؤتمر الوطني الإفريقي، وبعد إنشاء المؤتمر الوطني الإفريقي بثلاثين أو أربعين عاما تم إنشاء المؤتمر الوطني الإفريقي لروديسا الجنوبية والمؤتمر الوطني الإفريقي لروديسا الشمالية[١].

إن مشكلة روديسا تتمثل في مجيئ البريطانيين والعمل على استغلال ثروات هذه المنطقة بالقوة، ولعل أهم شخصية سارت على هذا الاتجاه هو البريطاني سيسل جون رودس (Cecil John Rhdes) الذي جاء إلى البلاد وهو في سن السادسة عشرة للاستشفاء، والذي سميت الدولة باسمه، وانضمامه لمجموعة من البريطانيين المغامرين الباحثين عن الثراء من خلال العمل في مجال التعدين، وسعى رودس بعد ذلك لتأسيس شركة لاستغلال المناطق التي تمنحه حق البحث عن المعادن، فسافر إلى لندن في بداية نيسان ١٨٨٩ لهذا الشأن، وبذل جهودا جبارة لدى أعضاء مجلس العموم البريطاني مستخدما كل الطرائق الممكنة من رشوة إلى جانب التهديد والترغيب، وفي ٣ نيسان ١٨٨٩ وافق البرلمان البريطاني على المرسوم المطلوب بتأسيس شركة جنوب إفريقيا البريطانية (The British South Africa Company) وأعطى المرسوم فضلا عن تأسيس الشركة امتيازات عدة تمثلت في حق تكوين قوة بوليسية مسلحة ومد خطوط حديدية وتلغراف وتشجيع الهجرة الأوربية لمناطق نفوذ الشركة[٢].

ثار شعب روديسا في ٢٥ حزيران ١٨٩٦ ضد الشركة جراء سياستها، واستمرت الثورة حتى أواخر أيلول ١٨٩٧ إذ التجأ الثوار إلى الكهوف فقامت قوات الشركة بنسف الكهوف بالديناميت مما أجبر الثوار على التسليم. بانتهاء الثورة بدأت الشركة في تنفيذ نظام حكم جديد في روديسا الجنوبية من خلال تعيين مدير يكون بمثابة الحاكم العام في المستعمرات البريطانية، تعينه الشركة من صلاحياته إصدار القوانين بموافقة المجلس التشريعي مع خضوع تلك القوانين لموافقة أو رفض المندوب السامي في مدينة الرأس، وكان يساعد المدير مجلس تنفيذي من أربعة اشخاص تعينهم الشركة بموافقة وزير المستعمرات، فضلا عن مجلس تشريعي مكون من تسعة أشخاص خمسة منهم تعينهم الشركة وأربعة أعضاء ينتخبهم شعب روديسا[٣].

مجلة وعي للعلوم الإنسانية
Waai Journal for Hummanities

(١) أ. آدو بواهن، تاريخ إفريقيا العام، اللجنة العلمية الدولية لتحرير تاريخ إفريقيا العام (اليونسكو)، إفريقيا في ظل السيطرة الاستعمارية ١٨٨٠-١٩٣٥، المجلد السابع، (بيروت-١٩٩٠)، ص ٦٨٢.

(٢) شوقي الجمل، "قضية روديسيا تطورها التاريخي وموقف الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية منها"، مجلة الدراسات الإفريقية، العدد الثاني، ألقاهرة ١٩٧٣، ص ص ٨٨-٩١.

(٣) سعد زغلول عبد ربة، "شركة جنوب افريقية البريطانية ودورها في استعمار روديسيا الجنوبية"، مجلة دراسات افريقية، العدد ٣، ألقاهرة ١٩٧٤، ص ص ١٣٨-١٤٠.

أصدر رئيس وزراء روديسيا الجنوبية السير جود فري هيجينز (Godfrey Huggins) (١٩٣٣-١٩٥٣) تحذيرا خطيرا جاء فيه: "إذا جعل الساسة في إنجلترا شؤوننا كطابية الشطرنج في اللعبة السياسية للأحزاب في المملكة المتحدة فسيكون هناك تكرار للثورة الامريكية"(١).

اتسمت المدة ١٩٢٣-١٩٥٣ بأن روديسا الجنوبية كان تحكم ذاتيا مع تبعيتها للتاج البريطاني، إذ شكلت الحكومة البريطانية لجنة برئاسة اللورد بكستون (Bexton) لبحث الوضع في روديسيا الجنوبية، لإجراء استفتاء يهدف إما إلى الانضمام إلى اتحاد جنوب إفريقيا أو أن تتكون في روديسا حكومة مستقلة استقلالا داخليا على أن تحتفظ بتبعيتها للتاج البريطاني، وأسفرت عن موافقة الأغلبية العظمى على الاقتراح الثاني، وفي ٢٧ تشرين الأول ١٩٢٢ صدر قرار بتأسيس مستعمرة روديسا الجنوبية، وعرف هذا القرار بدستور ١٩٢٣ وظل معمولا به حتى عام ١٩٥٣(٢).

إلا أن منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن صوتا منذ العام ١٩٤٨ ضد سياسة التمييز العنصري في جنوب إفريقيا، وأوصت الجمعية العامة في عام ١٩٦٢ بتطبيق العقوبات الاقتصادية على روديسا الجنوبية(٣).

حاول أصحاب الأرض الحقيقيون العمل بشكل سلمي وتنظيم أنفسهم على شكل عمل سياسي منظم، فتم تشكيل حزب سياسي باسم (المؤتمر الوطني الإفريقي) في عام ١٩٥٤ واختير جوشو انكومو(٤) رئيسا له، إلا أن السلطات العنصرية (حكومة الأقلية البيضاء) أصدرت أوامر بحله في عام

---

(١) جيهان عبد الرحمن محمد جاد والسيد علي احمد فليفل، "موقف جنوب إفريقيا من اعلان استقلال روديسيا من جانب واحد ١٩٦٥"، مجلة دراسات افريقية، العدد ٥٠، ألقاهرة، يونيو ٢٠٢١، ص ٣٥٨.

(٢) محمد نصر مهنا، مشكلة روديسيا (زيمبابوي) دراسة مقارنة، (ألقاهرة -١٩٨١)، ص ٢٨-٢٩.

(٣) المصدر نفسه، ص ص ١٤١-١٤٢.

(٤) ولد ١٩ حزيران ١٩١٧ في ما تابيليلاند (زيمبابوي حاليا)، وكان ابنا لمعلم وواعظ علماني في نفس المدينة، ينتمي إلى قبيلة ماتابيلي التي جزء من شعب كالانغا، بعد دراسته الابتدائية في روديسا ذهب إلى جنوب إفريقيا لاكمال تعليمه في ناتال وجوهانسبرغ، وعندما عاد إلى وطنه عام ١٩٤٥ عمل في السكك الحديدية الروديسية، وفي عام ١٩٥١ اصبح قائدا في نقابة عمال السكك الحديد السود الروديسيين، وفي نفس العام حصل على درجة البكالوريوس خارجية من جامعة جنوب إفريقيا جوهانسبرغ، وفي عام ١٩٥٧ انتخب رئيسا للمؤتمر الوطني الإفريقية، عندما تم حظر المؤتمر الوطني الإفريقي في أوائل عام ١٩٥٩ ذهب إلى إنكلترا هربا من السجن، عاد عام ١٩٦٠ واسس الحزب الوطني الديمقراطي، وعندما جظر الحزب الوطني الديمقراطي أسس حزب اتحاد شعب زيمبابوي، توفي في ١ تموز ١٩٩٩. ينظر: الموسوعة البريطانية، متاحة على الرابط:
https://simple.wikipedia.org/wiki/Joshua_Nkomo

١٩٥٩، وعلى إثر هذا الحل قامت في روديسا الجنوبية تظاهرة ضد الوجود الاستعماري البريطاني في ١٣ إذار ١٩٥٩[١]، وبعد عامين شكل إنكومو تنظيميا سياسيا جديدا باسم (الحزب الوطني الديمقراطي)، إلا أنه حل أيضا في عام ١٩٦١، وعاد انكومو مرة ثالثة وشكل حزبا جديدا باسم (حزب شعب زيمبابو)، فأقدمت الحكومة العنصرية على حله في عام ١٩٦٢ وأصدرت أوامر باعتقال انكومو وزعماء الحزب الاخرين[٢].

انشق (حزب شعب زيمبابوي) على نفسه بعد سنة من حله، واستطاع ابزبور موغابي تأسيس حزب جديد أطلق عليه (اتحاد زيمبابوي الإفريقي القومي)، فأدى موغابي دورا مهما في الحركة الوطنية في روديسا الجنوبية، فبدأ الحزبان نشاطا سياسيا وطنيا حتى عام ١٩٦٤ عندما عطلت الحكومة نشاطهما فبدءا العمل سرا، وفي نيسان ١٩٦٦ بدأ شعب زيمبابوي الكفاح المسلح تحت قيادة الحزبين[٣].

إن المأساة الحقيقية لروديسا تمثلت في إعلان إيان سميث استقلال روديسا من طرف واحد في ١١ تشرين الثاني ١٩٥٦ متحديا استنكار العالم لمحاولة فرض حكم ربع مليون من المستوطنين البيض على خمسة ملايين افريقي أصحاب البلاد، وقد أظهر ذلك التاريخ تواطؤ بريطانيا مع الأقلية البيضاء بزعامة سميت مع إظهار معارضتها لاستقلال روديسا، وقيامها بطرد سميث ووزرائه، فرد سميث بإعلان حالة الطوارئ في البلاد واستدعاء بعثة روديسا من لندن[٤].

مجلة وعي للعلوم الإنسانية
Waai Journal for Hummanities

(١) صحيفة الحضارة، العدد ٥، السنة الثانية والعشرون، ١٤ إذار ١٩٥٩.

(٢) نزار خالد الناصري، العلاقات العراقية–الإفريقية للفترة بين ١٩٦٨–١٩٧٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ١٩٨١، ص ١٠٦.

(٣) عبد الرزاق المطلك، "حركة التحرر في زيمبابوي وموقف العراق منها"، مجلة التربية والعلم، جامعة الموصل، كلية التربية، العدد الثالث، شباط ١٩٨١، ص ٨٥.

(٤) المولى، المصدر السابق، ص ١١٣.

ثانيا: قضية روديسا في منظمة الأمم المتحدة وموقف العراق منها:

١-عرض القضية في منظمة الأمم المتحدة:

أولت منظمة الأمم المتحدة اهتماما خاصا لمسألة روديسا، فقد اتخذت ١٤ قرار ردا على إعلان روديسا الاستقلال من جانب واحد، إذ صوتت الجمعية العامة على تسع قرارات بينما أصدر مجلس الأمن خمس قرارات، ومرت قضية روديسا في الأمم المتحدة بثلاث مراحل رئيسة:

المرحلة الأولى: المقاطعة الاختيارية

المرحلة الثانية: المقاطعة الاجبارية الجزئية

المرحلة الثالثة: الاجبارية الشاملة[١].

انطلاقا من مبدأ العراق في دعم ثورة شعب زيمبابوي فإنه أعلن تأييده الكامل لثورة شعب زيمبابوي ضد المستوطنين البيض سواء على صعيد المحافل الدولية او البيانات المشتركة التي يصدرها المسؤولون العراقيون خلال لقاءاتهم الداخلية والخارجية[٢].

٢-المرحلة الأولى لمساندة العراق لشعب زمبابوي ضد حكومة روديسا في منظمة الأمم المتحدة: كان العراق سباقا في الدفاع عن قضايا المستعمرات والتمييز العنصري، ولعل قضية روديسا عدت من أبرز القضايا التي كان للعراق دور بارز فيها، فمن خلال لجنة تصفية الاستعمار في منظمة الأمم المتحدة التي كان العراق أحد أعضائها منذ العام ١٩٦١ قدم خدمة جليلة للشعوب المستعمرة، وانتخب العراق لأعمال اللجنة الفرعية التي عقدت اجتماعها في إفريقيا عند مناقشة موضوع روديسا الجنوبية[٣]. وهنا يشير السيد عدنان الباجه جي[٤] مندوب العراق في منظمة الأمم

(١) المطلك، المصدر السابق، ص ٨٦.

(٢) عصام محسن الجبوري، العلاقات العربية الإفريقية ١٩٦١-١٩٧٧، (بغداد-١٩٨١)، ص ٤٨٩.

(٣) قحطان احمد سليمان، "سياسة العراق في المنظمات الدولية بعد ثورة ١٧-٣٠ تموز ١٩٦٨"، مجلة الأمن القومي، العدد الأول، السنة السادسة، بغداد إذار ١٩٨٤، ص ص ١٤-١٥.

(٤) ولد في بغداد ١٤ أيار ١٩٢٣ والده السيد مزاحم بن امين بن احمد بن سليم الباجة جي، والدته بهيجة ابنة حسن بن محمود بن سليم الباجة جي، ينتمي إلى عشيرة عبده المتفرعة من عشيرة شمر، دخل المدرسة الابتدائية في بغداد في المدرسة الامريكية للبنين وتخرج منها عام ١٩٣٤، التحق بمدرسة كلية فكتوريا في الإسكندرية في تشرين الأول ١٩٣٤ وتخرج منها في العام ١٩٤٠، وفي نفس العام التحق بالجامعة الامريكية في بيروت وفي ١١ كانون الاول ١٩٤٤ تعينت

المتحدة (١٩٥٩-١٩٦٥) ان العراق ساهم وبشكل فعال ومؤثر في اعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة من خلال عضويته في اللجنة الرابعة ولجنة تصفية الاعمار بشأن قضايا المستعمرات وتحديدا قضية روديسا من خلال شرح النواحي القانونية والدستورية في خطابين منفصلين أمام اللجنة الرابعة ولجنة تصفية الاستعمار، كما ألقى خطابا أمام الجمعية العامة في ١٩٦٢/٦/٢٠ وأمام لجنة تصفية الاستعمار بتاريخ ١٩٦٣/٣/٢٦ بشأن قضية روديسا[١].

أصدرت لجنة تصفية الاستعمار قرارا حول روديسا الجنوبية، وافقت عليه في ٣١ أيار (١٨) دولة من ضمنها العراق ضد صوت واحد وامتناع دولتين عن التصويت، والمتضمن لفت انتباه مجلس الأمن إلى الوضع الخطير في روديسا على أن يضع القرار نصب عينيه التوصية بفرض عقوبات إجبارية بموجب الفصل السابع من الميثاق واتخاذ الإجراءات المناسبة لضمان تطبيق فعال للعقوبات في حالة قصور إحدى الدول في تنفيذها، وأوصى القرار مجلس الأمن أن يتخذ الإجراءات المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق لمنع وصول النفط والمنتوجات النفطية إلى روديسا الجنوبية باستخدام القوات الجوية والبرية والبحرية[٢]، كما نص القرار أيضا على دعوة بريطانيا إلى اتخاذ جميع الإجراءات بما في ذلك القوة من أجل إسقاط حكم الأقلية البيضاء في روديسا، وحثها على التشاور مع الزعماء الوطنيين الإفريقيين من أجل انتخاب حكومة تحقق أماني شعب روديسا[٣].

مجلة وعي للعلوم الإنسانية
Waaj Journal for Hummanities

في السلك الدبلوماسي في وزارة الخارجية العراقية، وصدر امر في ٦ شباط ١٩٤٥ بتعيينه في واشنطن، تزوج في ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٦ من السيدة سلوى علي جودت الايوبي في واشنطن، حصل على شهادة الدكتوراه المعنونة (تطور الفكرة القومية العربية في العراق بين عامي ١٩٠٨-١٩٢١) في == == جامعة جورج تاون، شغل منصب قنصل العراق في الإسكندرية خلال المدة ١٩٤٩-١٩٥٠، ثم رئيسا لشعبة الأمم المتحدة والمؤتمرات في وزارة الخارجية العراقية ١٩٥٠-١٩٥٣، ثم مديرا عاما لدائرة المنظمات الدولية في وزارة الخارجية العراقية ١٩٥٧-١٩٥٨، ثم اعيد ممثلا للعراق في منظمة الأمم المتحدة ١٩٥٩-١٩٦٥، ثم اصبح وزيرا لخارجية العراق خلال المدة ١٩٦٦-١٩٦٧. للتفاصيل ينظر: عدنان الباجه جي، في عين الاعصار، (بيروت-٢٠١٣)، ص ص ١١-١٠٣.

(١) عدنان البا جه جي، صوت العراق في الامم المتحدة، (بيروت–٢٠٠٢)، ص ص ١٩٦–١٩٧.

(٢) صحيفة الفجر الجديد، العدد ١٣٣٨، الخميس ٧ تموز ١٩٦٦.

(٣) مجلة السياسية الدولية، شهريات، العدد ٦، مجلد ٣ ١٩٦٦، ص ١٨٩.

وفي الخطاب الذي ألقاه وزير الخارجية العراقية السيد عدنان الباجة جي (١٩٦٦-١٩٦٧) في منظمة الأمم المتحدة في تشرين الأول ١٩٦٦ طالب فيه المنظمة أن تأخذ دورها في القضاء على حكومة إيان سميث[١] المتمردة في روديسا، وأن تعمل على تحرير هذا الشعب ونيل استقلاله[٢].

حمل العراق مسؤولية ما جرى في روديسا من ظلم وإجحاف بحق شعبها الأصليين من السود الأفارقة إلى الحكومة البريطانية، وجاء ذلك من خلال التصريح الذي أدلى به ممثل العراق في لجنة الوصاية السيد محمد علوان إلى صحيفة الجمهورية العراقية، إذ أتهم السيد علوان الحكومة البريطانية بأنها المسؤولة الرئيسة عن كل ما حدث في روديسا، وأشار إلى أن الحل الوحيد لحكم الأقلية البيضاء في روديسا يكمن في استخدام القوة، وأشار أيضا إلى موقف العراق الصريح من روديسا ومقاطعة حكومة العراق مقاطعة تامة لكل علاقاتها التجارية والاقتصادية مع نظام الأقلية البيضاء، ذلك الموقف الذي أبلغ إلى السكرتير العام للأمم المتحدة في حينه عام ١٩٦٥، وسمى السيد علوان هذا النمط من الاستعمار بـ (الاستعمار عن طريق الاستيطان) الذي تبنته وشجعته بريطانيا، وبذلك تكون بريطانيا قد خرقت جميع الأعراف الدولية بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة وتخلت عن مسؤولياتها وتركت أهل البلاد يقاسون الأمرين من ظلم الأقليات العنصرية الحاكمة[٣].

---

(١) من مواليد ٨ نيسان ١٩١٩ في سيلوكوي روديسا، اول رئيس وزراء مولود في مستعمرة روديسيا الجنوبية البريطانية، كان مدافعا متحمسا عن حكم البيض، قاطع دراسته عام ١٩٣٩ للانضمام إلى القوات الجوية الملكية وخلال الحرب العالمية الثانية اسقطت طائرته مرتين، بعد الحرب العالمية الثانية انتخب لعضوية جمعية روديسا الجنوبية عام ١٩٤٨، انضم إلى الحزب الفيدرالي الحاكم عندما تم تشكيل اتحاد بودينيا ونياسالاند عام ١٩٥٣، وفي عام ١٩٥٨ اصبح رئيسا للبرلمان، اعلن عام ١٩٦٥ استقلال روديسا وانسحابها من الكومنولث البريطاني، وفي عام ١٩٦١ أسس الجبهة الروديسية وجذب دعم العنصريين البيض، واصبح في نيسان ١٩٦٤ رئيسا لوزراء روديسا، فقام بحل البرلمان وانمر باعتقال أربعة من القادة القوميين السود ونفيهم، ورفض في العام نفسه مناقشة دستور جديد من شأنه ان يؤدي إلى حكم الاغالبية السوداء، وفي عام ١٩٦٩ اجرى استفتاء في روديسا بشأن اعتماد دستور من شأنه ان يكرس السلطة السياسية في ايدي الأقلية البيضاء ويرسخ روديسا كجمهورية، توفي في العام ١٩٧٠. ينظر: الموسوعة البريطانية، متاحة على الرابط:
https://www.britannica.com/biography/Ian-Smith

(٢) صحيفة الجمهورية، العدد ١٠٠٣، الثلاثاء ٢٥ تشرين الأول ١٩٦٦.

(٣) صحيفة الجمهورية، العدد ١٣٥٧، الاربعاء ٢٥ تشرين الاول ١٩٦٧.

إن موقف العراق من موضوع روديسا ومن سياسة التمييز العنصري التي اتبعتها بريطانيا الدولة المستعمِرة كان واضحا في الوقوف بوجه هذه السياسة ومحاربتها، ولعل أوضح صورة لهذا الموقف تمثلت في انضمام العراق إلى الاتفاقية الدولية الخاصة بالقضاء على التمييز العنصري بكافة أنواعه، إذ وافق مجلس الوزراء العراقي على هذه الاتفاقية والتي سبق ووافقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١ كانون الأول ١٩٦٧، وقد خولت الحكومة العراقية ممثل العراق وسفيره الدائم في الأمم المتحدة الدكتور عدنان الباجه جي التوقيع على هذه الاتفاقية[١].

أعلن ممثل العراق في لجنة الوصايا التابعة للأمم المتحدة السيد محمد علوان تأييد العراق لأي مشروع يؤدي إلى إنهاء الحكم العنصري في روديسا، واتهم في خطاب ألقاه في اللجنة الحكومة البريطانية بأنها المسؤولة عن كل ما يحدث في روديسا، وأشار في خطابه إلى أن موقف العراق الصريح من روديسا يتمثل في مقاطعة العراق مقاطعة للعلاقات الاقتصادية والتجارية مع نظام الأقلية البيضاء، ذلك الموقف الذي أبلغ إلى السكرتير العام للأمم المتحدة في حينه عام ١٩٦٥، وأشار السيد علوان إلى أن المسؤولية الرئيسة التي أدت إلى الوضع الراهن تقع على عاتق بريطانيا، السلطة المسؤولة رسميا عن إدارة روديسا، واستطرد قائلا أن الحل الوحيد لمشكلة روديسا يتمثل في استعمال القوة ووضع نهاية لحكم الأقلية، وأن على بريطانيا أن تتحمل هذه المسؤولية[٢].

٣- المرحلة الثانية للدعم العراقي في منظمة الأمم المتحدة ١٩٦٨-١٩٧٩:

خلال الدورة الثالثة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٦٨ ألقى السيد عبد الكريم الشيخلي[٣] وزير الخارجية العراقي (١٩٦٨-١٩٧١) خطابا أشار فيه إلى قضية روديسا وما تمثله هذه القضية من أهمية بالنسبة للعراق، وجاء فيه: "اننا إذ نستذكر القارة الإفريقية نستنكر بشدة تقاعس

(١) صحيفة الجمهورية، العدد ٢٤٩، الاربعاء ٢٥ ايلول ١٩٦٨.

(٢) صحيفة الجمهورية، العدد ١٣٥٧، الاربعاء ٢٥ تشرين الاول ١٩٦٧.

(٣) عضو قيادة قطر العراق لحزب البعث العربي وعضو مجلس قيادة الثورة عام ١٩٦٨، عين وزيرا للخارجية في ٣٠ تموز من العام نفسه واعفي من منصبه في أيلول ١٩٧١، ثم عين ممثلا دائما للعراق في الامم المتحدة، استدعي في شباط ١٩٧٨ إلى بغداد للتشاور ثم اعتقل وحكم عليه بالسجن ست سنوات بتهمة التآمر، ثم افرج عنه بعد فترة، قتل بإطلاق النار على راسه في نيسان عام ١٩٨٠ وهو في طريقه إلى دائرة الكهرباء في منطقة الاعظمية ببغداد.: جواد هاشم، مذكرات وزير عراقي مع البكر وصدام ذكريات في السياسة العراقية ١٩٦٧-٢٠٠٠، (بيروت-٢٠٠٣، ص ٤٤).

الحكومة البريطانية عن اتخاذ إجراء حازم لإنهاء النظام المتمرد غير الشرعي نظام الأقلية العنصرية بروديسا الجنوبية، إن من الواضح أن الإجراءات المتخاذلة التي اتخذت حتى الان لم تحدث ولن تحدث أي تأثير في ذلك النظام، وليس من شأنها أن تزود الأغلبية الإفريقية المضطهدة ببارقة من أمل ولم يتبين لحد الان ما إذا كانت العقوبات الإلزامية مهما بلغت من الشمول كافية لمعالجة هذه المشكلة، وأن وفد بلادي يؤيد الدول الإفريقية في طلبها اللجوء إلى القوة لإنهاء حكم الأقلية العنصرية في روديسا"[١].

إن ما تقدم من خطاب للسيد وزير الخارجية العراقي أعطى انطباعا بأن الحكومة العراقية كانت داعمة بشكل كبير لموضوع استقلال روديسا وإنهاء حكم الأقلية البيضاء فيها، وأن العراق بدوره مستعد للوقوف مع الدول الإفريقية لانتزاع حرية السود الأفارقة ولو بالقوة.

واستكمالا لما قام به إيان سميث في ١١ تشرين الأول ١٩٦٥ من إعلانه استقلال روديسا عن بريطانيا في ظل نظام أقلية عنصرية قامت حكومة سميث في عام ١٩٧٠ بوضع دستور جديد لروديسا يتيح للأقلية العنصرية البيضاء حكم البلاد، كما أعلن في نهاية شهر شباط ١٩٧٠ قيام الجمهورية في روديسا والذي عد بمثابة تحدي لمنظمة الوحدة الإفريقية وللأمم المتحدة[٢].

ضمن السياسة التي انتهجها العراق للوقوف بوجه جميع أشكال الاستعمار من خلال منظمة الأمم المتحدة، أسهم بشكل كبير في استصدار القرار المرقم (٢٦٢١) في ١٢ تشرين الأول ١٩٧٠ عن الجمعية العامة للأمم المتحدة والمتضمن تجريم الاستعمار بكل أشكاله ومظاهره، فضلا عن إسهامه في إصدار القرار الخاص بالمبادئ الأساسية للمقاومين المناضلين ضد السيطرة الاستعمارية والأجنبية وأنظمة الحكم العنصرية[٣].

ومتابعة لموضوع روديسا في الجمعية العامة للأمم المتحدة فقد اتخذت اللجنة الخاصة بتصفية الاستعمار قرارا في ٢٥ اب ١٩٧٠ شجبت فيه قيام نظام الأقلية العنصري غير الشرعي الحاكم في روديسا الجنوبية بانتحال الصفة الجمهورية والتدابير غير القانونية الأخرى التي اتخذها هذا النظام بقصد حرمان شعب زمبابوي من حقوقه الشرعية، كما شجب أيضا السياسة التي اتبعتها بعض

(١) صحيفة الجمهورية، العدد ٢٦٥، الاثنين ١٤ تشرين الأول ١٩٦٨.
(٢) الجمل، المصدر السابق، ص ١٠٧.
(٣) سليمان، المصدر السابق، ص ١٥.

الحكومات ولا سيما حكومتا إفريقيا الجنوبية والبرتغال التي تواصل بموجبها الاحتفاظ بعلاقات سياسية واقتصادية وعسكرية مع النظام غير الشرعي الحاكم في روديسا، متحدية بذلك قرارات الأمم المتحدة[١].

سعت الحكومة العراقية إلى إعطاء مواضيع التحرر في إفريقيا أهمية كبرى، ولعل استضافة بغداد لاجتماع لجان السلم العربية – الاسيوية في ٩ نيسان ١٩٧٠ جاء ليعبر عن دعم العراق لشعب زيمبابوي ماديا ومعنويا، كما شجب الأنظمة العنصرية في جنوب إفريقيا وروديسا، وصرح الرئيس العراقي الأسبق احمد حسن البكر (١٩٦٨-١٩٧٩) في ذلك المؤتمر قائلا: "نؤيد كفاح شعوب آسيا وإفريقيا ونشجب الأنظمة العميلة التي تقوم على التمييز العنصري في جنوب إفريقيا وروديسا"[٢].

إن العراق ومن خلال عضويته في لجنة تصفية الاستعمار منذ العام ١٩٦١ وقف بوجه الدول الاستعمارية وعمل جاهدا على إنهاء سيطرتها على الدول الضعيفة، ولعل أوضح مثال على ذلك عندما شارك العراق في العام ١٩٧١ في اللجنة التي أشرفت على إجراء الانتخابات في غينيا الجديدة -المستعمرة الاسترالية- إذ أرسل ممثلا عنه إليها، وبسبب الحملات التي وجهها العراق إلى الدول الاستعمارية انسحبت استراليا بحجة أن قرارات اللجنة على جانب كبير من عدم الواقعية، وأن هذه التوجهات بتحريض ودعم من الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية، كما أن سعي العراق إلى وضع جدولة زمنية لتصفية الاستعمار واتخاذ قرار من اللجنة بذلك أدى إلى انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا من عضوية اللجنة، مما دفع العراق إلى شجب هذا الانسحاب وعده عملا تخريبيا القصد منه عرقلة أعمال اللجنة وتفكيكها[٣].

وضَّف العراق وسائل إعلامه في دعم حركات التحرر في إفريقيا، ولعل من أوجه هذا التوظيف أن تقوم الصحف العراقية والإذاعات ومحطات التلفزيون بتقديم عروض توضح من خلالها أهداف السياسة العنصرية وما هيتها والسبل الكفيلة بالوقوف ضدها، وتجسيدا لذلك أصدرت وزارة

(١) التقرير السنوي للامين العام عن اعمال المنظمة ١٦ حزيران ١٩٧٠– ١٥ حزيران ١٩٧١، الجمعية العامة، الوثائق الرسمية: الدورة السادسة والعشرون، الملحق رقم ١ (A/8401) الأمم المتحدة، (نيويورك– ١٩٧٣)، ص١٨٢.
(٢) المطلك، المصدر السابق، ص ٨٧.
(٣) سليمان، المصدر السابق، ص ص ١٤–١٥.

الخارجية العراقية بيانا في عام ١٩٧٢ أكدت فيه أن سياسة العراق ثابتة تجاه دعم نضال الشعوب ضد الاستعمار والأنظمة العنصرية القائمة في جنوب إفريقيا وروديسا[١].

إن الدعم العراقي لقضية روديسا وجميع قضايا التحرر في إفريقيا وبشكل رسمي من خلال البيان الذي أصدرته وزارة الخارجية العراقية في إذار ١٩٧٢ عندما أكدت دعم العراق لنضال الشعوب المستعمرة وضد النظام العنصري القائم في روديسا، كما أن الدعم السياسي لروديسا رافقه دعم مادي، إذ قدم العراق مبلغا مقداره (٦٠،٠٠٠) الف دولار لشعب زيمبابوي لمساندة كفاحه ضد النظام العنصري في روديسا[٢].

استمر الدعم العراقي لحركات التحرر الإفريقي بصورة عامة وروديسا بشكل خاص من خلال اهتمام وزارة الخارجية العراقية والاشارة إليها في كل مناسبة، فخلال الخطاب الذي ألقاه وزير الخارجية العراقي مرتضى سعيد (١٩٧١-١٩٧٤) أمام منظمة الأمم المتحدة في تشرين الأول ١٩٧٣ جاء فيه: "... وفي القارة الإفريقية التي أخضعت لأسوا أنواع الاستعمار والاستغلال فان حكومات الأقليات البيضاء في جنوب إفريقيا وروديسا ما تزال تمارس سياستها العنصرية المقيتة ضد شعوب تلك البلدان متعدية مشاعر العالم برمته، ... إن العراق يعرب دون تحفظ عن كامل مساندته لنضال الشعب الإفريقي الذي يكافح من أجل الحرية والاستقلال والحفاظ على ثرواته الطبيعية ويدعو المنظمة الدولية إلى بذل جهودها من أجل مساعدة هذا النضال العادل"[٣].

في العام ١٩٧٤ أرسلت الحكومة العراقية وفدا رسميا لزيارة عدد من الدول الإفريقية، والتقى الوفد خلال الزيارة بمندوبين عن حركة التحرر في زيمبابوي من أجل التعاون والتنسيق بين العراق والحركة[٤].

مجلة وعي للعلوم الإنسانية
Waai Journal for Hummanities

(١) منى محمد علي عبد الجبار، قضية روديسا في المنظمات الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ألقاهرة، ١٩٧٩، ص ١٩٠.

(٢) اياد عبد الكريم، "السياسة الخارجية العراقية تجاه إفريقيا ١٩٦٨-٢٠٠: نيجيريا أنموذجا"، سلسلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ٧٦، ٢٠٠٥، ص ٢٦.

(٣) عبد الرزاق مطلك الفهد، "العراق وحركة التحرر الإفريقي"، مجلة افاق عربية، العدد ١١-١٢، تموز- اب ١٩٨٢، ص ١٤.

(٤) الجبوري، المصدر السابق، ص ٤٨٩.

وفي نفس السياق أكد العراق مساندته لجميع حركات التحرر في العالم، وجاء ذلك خلال كلمة ألقاها مندوب العراق أمام لجنة الأربعة والعشرين التابعة للأمم المتحدة، وبلغ المندوب العراقي اللجنة بأن العراق تماشيا مع سياسته المعادية للاستعمار والمؤيدة لحركات التحرر يدعم نشاط الشعوب من أجل التحرر من السيطرة الاستعمارية، واكد ان نضال هذه الشعوب قد حقق المزيد من النجاحات، وانه ليس هنالك شعب من شعوب العالم يرغب في البقاء تحت السيطرة الاستعمارية(١).

خلال الاجتماع الذي عقدته اللجنة الرابعة الخاصة بتصفية الاستعمار والتابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٢ تشرين الأول ١٩٧٥ ندد مندوب العراق بسياسة التفرقة العنصرية التي يمارسها المستوطنون الأجانب ضد الشعب الإفريقي في جنوب إفريقيا، وذكر أن استمرار ذلك وسكوت العالم المتمدن عن هذا الوضع يشكل وصمة عار في جبين المجتمع الدولي(٢).

كما أن اللجنة أعربت عن قلقها الشديد لاستمرار أعمال الاضطهاد التي يمارسها نظام سميث، في روديسا ضد الأغلبية الإفريقية، واقترحت اللجنة في تقريرها السنوي على الجمعية العامة أن تدعو الأسرة الدولية للضغط على هذا النظام بغية الحيلولة دون استمرار العنصريين في مواصلة الأعمال الوحشية تجاه السكان الأصليين وبالأخص الوطنيين الأفارقة، ودعت إلى إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين في زيمبابوي فورا(٣).

وفي الخطاب الذي ألقاه السيد سعدون حمادي وزير الخارجية العراقي (١٩٧٢-١٩٨٣) أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٢٥ تشرين الأول ١٩٧٥ أشاد بالنضال الذي خاضته الشعوب الإفريقية للتحرر من السيطرة الاستعمارية، وأن العراق يؤيد نضال الشعب الإفريقي ضد النظام العنصري في روديسا الجنوبية، وأن العراق يحيي نضال شعب زيمبابوي للإطاحة بذلك النظام(٤).

أعربت لجنة تصفية الاستعمار التابعة للأمم المتحدة عن أسفها عن حجم المساعدات القليلة التي قدمتها وكالات الأمم المتحدة لشعبي زيمبابوي وناميبيا وحركات التحرر في البلدين غير كافية بالنسبة للاحتياجات الفعلية للشعوب المعنية، إذ تبنت الدول الاشتراكية ودول العالم الثالث ومن ضمنها

(١) صحيفة الثورة، العدد ١٧٠٨، الاحد ١٠ إذار ١٩٧٤.
(٢) صحيفة التآخي، العدد ٢٠٤٣، الخميس ٢٣ تشرين الأول ١٩٧٥.
(٣) صحيفة التآخي، العدد ٢٠٤٣، الخميس ٢٣ تشرين الأول ١٩٧٥.
(٤) صحيفة الثورة، العدد ٢١٨٩، الخميس ٢٥ تشرين الأول ١٩٧٥.

العراق أن اللجنة تأسف لعدم قيام البنك الدولي وصندوق النقد الدولي حتى الآن باتخاذ الإجراءات الضرورية نحو التنفيذ الكامل والعاجل لإعلان الأمم المتحدة عام ١٩٦٠ الخاص بمنح الدول والشعوب المستعمرة استقلالها وقرارات أخرى مماثلة اتخذتها الجمعية العامة[١].

كما دعا السيد عبد الكريم عبد الستار ممثل العراق الدائم لدى الأمم المتحدة في كلمته أمام الأمم المتحدة في ٢٨ تشرين الأول ١٩٧٦ إلى تقديم جميع المساعدات المادية والمعنوية إلى حركات التحرير الإفريقية[٢].

وفي العام ١٩٧٧ حث العراق وخلال مذكرة بعثها إلى اجتماعات وزراء الخارجية العرب الذي عقد في ألقاهرة إلى تنسيق الموقف العربي فيما يتعلق بإثارة قضية فلسطين فضلا عن سعي العراق إلى تأكيد الجدية خلال مناقشات الجمعية العامة لموضوع إنهاء حكم الأقلية العنصرية في روديسا الجنوبية وجنوب إفريقيا[٣].

وخلال الكلمة التي ألقاها مندوب العراق في الأمم المتحدة السيد سعدون حمادي يوم الاثنين الموافق ١٠ تشرين الأول ١٩٧٧ أمام لجنة تصفية الاستعمار أشار من خلالها إلى وجود تعاون وثيق بين الدول الامبريالية والكيان الصهيوني ونظام إيان سميث العنصري في روديسا في مختلف المجالات بما في ذلك التعاون والنووي، وأن العراق يقف بوجه هذا التعاون ويساند الأمم المتحدة للحد من نهب هذا النظام العنصري للموارد الطبيعية في روديسا[٤].

إن المدة التي نشطت فيها قضية روديسا في منظمة الأمم المتحدة وجدت إذانا صاغية من الحكومة العراقية التي كانت تدافع بقوة عن حق أهلها الأصليين في أن يعيشوا حياة حرة كريمة وأن يكون للعراق بغض النظر عن توجهاته السياسية دور في دعم هذا التوجه، لذلك نجد أن الحكومة العراقية وخلال كل اجتماع تضع نصب عينيها مناقشة ملف روديسا ودعم كل القرارات التي تصب في مصلحة التخلص من حكم الأقلية البيضاء.

(١) صحيفة الثورة، العدد ٢٤٨٦، الجمعة ١٠ أيلول ١٩٧٦.
(٢) صحيفة الثورة، العدد ٢٥٢٦، الخميس ٢٨ تشرين الأول ١٩٧٦.
(٣) صحيفة العراق، العدد ٤٧٨، الثلاثاء ٢٠ أيلول ١٩٧٧.
(٤) صحيفة العراق، العدد ٤٩٨، الخميس ١٣ تشرين الأول ١٩٧٧.

وخلال الخطاب الذي ألقاه وزير الخارجية العراقية السيد سعدون حمادي أمام الجمعية العامة للام المتحدة يوم الاثنين ٢٥ أيلول ١٩٧٨ جاء فيه: " لابد ان يتذكر الكثير من أعضاء الجمعية العامة ان الكونغرس الأمريكي تدارس منذ أيام قليلة فقط رفع الحظر الاقتصادي المفروض على روديسا العنصرية، ومعلوم ان هذا الحظر قد فرض بموجب قرار ملزم اتخذه مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من الميثاق وذلك بسبب استمرار السياسة الاستعمارية والعنصرية التي كان وما زال يمارسها نظام إيان سميث ضد شعب زيمبابوي الذي يكافح ببسالة لنيل حريته واستقلاله ويقدم التضحيات الجسيمة من أجلها"[١].

وأشار في نفس الخطاب إلى أن سياسة الحكومة العراقية فيما يتعلق بقضية روديسا يتمثل في: "فرض الرقابة الحازمة على تنفيذ الحظر العسكري على الأنظمة العنصرية في الجنوب الإفريقي وروديسا لمنع تزويدها بالسلاح والعتاد والخبرة العسكرية ولا سيما الخبرة النووية ووضع حد لخطر المرتزقة وإسنادهم لتلك الأنظمة الرجعية"[٢].

وقد عبر وزير الخارجية العراقي عن رفضه للدعم الأمريكي للنظام العنصري في روديسا من خلال سعيها لرفع الحصار المفروض عليه، إذ قال: "لابد ان يتذكر الكثير من أعضاء الجمعية العامة ان الكونغرس الأمريكي تدارس منذ أيام قليلة فقط رفع الحظر الاقتصادي المفروض على روديسا العنصرية، ومعلوم أن هذا الحظر فرض بموجب قرار ملزم اتخذه مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من الميثاق وذلك بسبب استمرار السياسة الاستعمارية والعنصرية التي كان وما زال يمارسها نظام إيان سميث ضد شعب زيمبابوي الذي يكافح ببسالة لنيل حريته واستقلاله ويقدم التضحيات الجسيمة من أجلهما"[٣].

وأضاف: "لا يخفى أن بعض الدول الغربية الأعضاء الدائمة في مجلس الأمن استخدم النقض ضد اقتراح فرض العقوبات الاقتصادية بموجب الفصل السابع من الميثاق على النظام العنصري في الجنوب الإفريقي لأن احتكارات تلك الدول وشركاتها متعددة الجنسيات ترفض الحظر وتعمل من

(١) صحيفة العراق، العدد ٧٨٦، الثلاثاء ٢٦ أيلول ١٩٧٨.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) صحيفة الجمهورية، العدد ٣٣٨٥، الثلاثاء ٢٦ أيلول ١٩٧٨.

خلال العنصرية على توسيع مصالحها واستثماراتها التي تكون العمود الفقري لاقتصاديات الأنظمة العنصرية"[١].

إن ما تقدم يشير إلى أن العراق وجه اتهاما للدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية بمساندتها ودعمها اللامحدود للنظام العنصري في روديسا من خلال المصالح الاقتصادية التي تربطها معه، وموقف العراق يستند إلى البنود والمواثيق التي أقرتها المنظمة الدولية في سعيها للوقوف مع الدول المضطهدة ومساندتها من أجل نيلها حريتها واستقلالها، وهو معاكس لما تقوم به الدول الغربية في مساندتها للأنظمة العنصرية.

وخلال الخطاب الذي ألقاه وزير الخارجية العراقي السيد سعدون حمادي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بمناسبة انعقاد الدورة الرابعة والثلاثين وذلك يوم الجمعة الموافق ٥ تشرين الأول ١٩٧٩ جاء فيه: "إن أهداف حركة عدم الانحياز ومبادئها الثابتة تقديم الدعم والمساندة الكاملة لحركات التحرير في جنوب إفريقيا ومضاعفة الجهود لاقتلاع جذور الاستعمار والعنصرية في جنوب القارة ... إن العراق يؤيد بكل قواه حركات التحرر في جنوب إفريقيا وزمبابوي"[٢].

إن الموقف العراقي الرافض للسياسة التي تنتهجها حكومة روديسا أخذ مناح عديدة ولعل أبرزها تمثل في دور العراق في المجلس التنفيذي والاستشاري للمنظمة الدولية لمناهضة جميع أشكال التمييز العنصري[٣]، فخلال الاجتماع الذي عقده المجلس في بغداد في ١٢ تشرين الأول ١٩٧٩ ناقش خلاله قضايا التمييز العنصري في فلسطين وروديسا، وقد أشار مكتب الأمانة العامة للمنظمة

مجلة وعي للعلوم الإنسانية
Waai Journal for Hummanities

(١) المصدر نفسه.

(٢) صحيفة الجمهورية، العدد ١٠٩٩، الاحد ٧ تشرين الأول ١٩٧٩.

(٣) الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة وعرضتها للتوقيع والتصديق بقرارها ٢١٠٦ ألف (د. ٢٠) المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٥ (تاريخ بدء نفاذها: ٤ كانون الثاني/ يناير١٩٦٩، طبقاً للمادة ١٩). للتفاصيل ينتظر: جمهورية العراق، مجلس القضاء الاعلى، متاح على الرابط https://www.sjc.iq/view.155

الدولية المناهضة لجميع أشكال التمييز العنصري خلال اجتماعه في لندن بتاريخ ١٠ أيلول السابق قد إلى الدور الكبير الذي يقدمه العراق لحركات التحرير المناهضة للاستعمار والعنصرية[٤].

وضمن نفس السياق وتأكيدا لنهج العراق في دعم حركات التحرر في إفريقيا وتحديدا حركة التحرير في روديسا، قال ممثل العراق في لجنة الوصاية التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة السيد صلاح عمر العلي في كلمته أمام اللجنة يوم الخميس الموافق ١١ تشرين الأول ١٩٧٩: "إن النشاطات المتزايدة للاستثمارات الأجنبية في جنوب القارة الإفريقية توضح مدى طبيعة العلاقات القائمة بين القوى الاستعمارية والنظامين العنصريين في جنوب إفريقيا وروديسا. إن الحل الوحيد لمشاكل جنوب القارة الإفريقية يكمن في حصول المواطنين الأفارقة على استقلالهم وحقوقهم المشروعة وتطبيق قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالمنطقة"[١].

إن ما تقدم من مواقف للعراق تجاه قضية روديسا يشير إلى أن العراق كان له دور فعال في الوقوف مع هذه القضية من خلال التركيز عليها في خطاباته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، إذ إن هذا التركيز أعطى دافعا قويا لحركة التحرر في إفريقيا بصورة عامة وقضية روديسا بشكل خاص، إذ سعى العراق ومن خلال هذه المنظمة إلى تنسيق الجهود وحشد المواقف العربية والدولية من أجل حصول هذه الدولة على استقلالها، إن طبيعة البحث ومدته التاريخية تحتم علينا أن نقف هنا لاسيما وأن هذا التاريخ يمثل تغييرا في جوهر نظام الحكم في العراق، وفي العام ١٩٨٠ أعلن عن استقلال روديسا تحت اسم جمهورية زيمبابوي، وفي العراق سبق هذا التاريخ –أي العام ١٩٧٩- بدا مرحلة سياسية جديدة لها خصوصيتها وتوجهاتها، وآثرنا الوقوف عندها كونها مرحلة مختلفة عن سابقتها.

مجلة وعي للعلوم الإنسانية
Waai Journal for Hummanities

(٤) صحيفة العراق، العدد ١١٠٣، ١١ تشرين الأول ١٩٧٩.

(١) صحيفة الجمهورية، العدد ٣٧٢١، الجمعة ١٢ تشرين الأول ١٩٧٩.

خاتمة:

خلص البحث إلى مجموعة من النقاط التي تستوجب الوقوف عندها والتي تمثل تحولات مفصلية في مسار هذه القضية بالنسبة للعراق، تمثلت في:

١-كان العراق حاله حال بقية دول العالم يشعر أن إنشاء منظمة الأمم المتحدة سوف يحقق السلم العالمي لا سيما وأن هذه المنظمة ارتكزت على أسس ومبادئ وقوانين تركز على حرية الشعوب والعمل على استقلالها وتحررها وتقرير مصيرها، إلا أنها تحولت إلى أداة لتنفيذ سياسات الدول التي أنشأتها وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا والمتمثلة بفرض سطوتها وقوتها على الدول التي لا تخضع لسياساتها.

٢- إن مدة الدراسة شهدت تغيير نظاميين سياسيين في العراق، الأول هو امتداد للحكم الجمهوري الأول والذي جاء بعد الإطاحة بالحكم الملكي في العام ١٩٥٨ وقد كان له توجهات قومية أثرت في دعم حركات التحرر الإفريقية ضمن نطاق هذه المنظمة بشكل يعكس سعي العراق الحثيث لنيل هذه الدول استقلالها، أما الثاني فهو نظام الحكم الذي جاء بعد العام ١٩٦٨ والذي كان داعما كبيرا لحركات التحرر وفي مقدمتها الوقوف بوجه نظام ادم سميث البريطاني في روديسا.

٣- مثلت قضية روديسا تحديا كبيرا للسياسة الخارجية العراقية من خلال تحشيد الجهود الدولية المناهضة للغرب، لا سيما وأن النظام القائم آنذاك كان يحمل أفكارا اشتراكية مغايرة للغرب، مما أعطى المجال للتحرك بحرية في إعلان دعمه المطلق للقضاء على حكم الأقلية العنصرية في روديسا والعمل على إعادة الأمور إلى مجاريها في حكم الغالبية الإفريقية لأنفسهم.

٤- من خلال عرض مواقف العراق ضمن أروقة الأمم المتحدة نجد أن الخطاب العراقي كان شديدا تجاه النظام العنصري في روديسا، إذ استند العراق في موقفه إلى عد هذا النظام مدعوما وبشكل كبير من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وقد بين العراق هذا الدعم في خطابات عدة أمام منظمة الأمم المتحدة.

٥- ركز العراق في موقفه من قضية روديسا على اعتبارات عديدة لعل أهمها تمثل في العمل على إظهار الحيف الذي وقع على أبناء شعب زمبابوي جراء سيطرة الأقلية البيضاء على مقدرات هذا البلد، فركز في اغلب خطبه أمام المنظمة على مبدا تقرير المصير الذي اقرته مبادئ المنظمة،

فعمل بشكل جدي على التركيز على هذه النقطة وجعلها ركيزة أساسية للمطالبة بحق أبناء البلد في التخلص من سيطرة الأقلية البيضاء عليهم وأن يحددوا مصيرهم بأنفسهم.

المصادر:

أولا: الكتب العربية:

١- جواد هاشم، مذكرات وزير عراقي مع البكر وصدام ذكريات في السياسة العراقية ١٩٦٧-٢٠٠٠، (بيروت-٢٠٠٣).

٢- عدنان الباجه جي، في عين الاعصار، (بيروت-٢٠١٣).

٣- عدنان البا جه جي، صوت العراق في الامم المتحدة، (بيروت-٢٠٠٢).

٤- عصام محسن الجبوري، العلاقات العربية الإفريقية ١٩٦١-١٩٧٧، (بغداد-١٩٨١).

٥- محمد نصر مهنا، مشكلة روديسيا (زيمبابوي) دراسة مقارنة، (ألقاهرة -١٩٨١).

٦- محمد عبد المولى، حركات التحرير الإفريقية، (بيروت-١٩٧٣).

ثانيا: الكتب المعربة:

آدو بواهن، تاريخ إفريقيا العام، اللجنة العلمية الدولية لتحرير تاريخ إفريقيا العام (اليونسكو)، إفريقيا في ظل السيطرة الاستعمارية ١٨٨٠-١٩٣٥، المجلد السابع، (بيروت-١٩٩٠).

ثالثا: الرسائل الجامعية:

١- منى محمد علي عبد الجبار، قضية روديسا في المنظمات الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ألقاهرة، ١٩٧٩.

٢- نزار خالد الناصري، العلاقات العراقية-الإفريقية للفترة بين ١٩٦٨-١٩٧٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ١٩٨١.

مجلة وعي للعلوم الإنسانية
Waaj Journal for Hummanities

رابعا: المصادر الأجنبية:

Amnesty International Briefing, RHODESIA/ZIMBAWE, March 1976

خامسا: الأبحاث والتقارير:

١-اياد عبد الكريم، "السياسة الخارجية العراقية تجاه إفريقيا ١٩٦٨-٢٠٠: نيجيريا أنموذجا"، سلسلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ٧٦، ٢٠٠٥.

٢- جيهان عبد الرحمن محمد جاد والسيد علي احمد فليفل، "موقف جنوب إفريقيا من اعلان استقلال روديسيا من جانب واحد ١٩٦٥"، مجلة دراسات افريقية، العدد ٥٠، ألقاهرة، يونيو ٢٠٢١.

٣- التقرير السنوي للامين العام عن اعمال المنظمة ١٦ حزيران ١٩٧٠- ١٥ حزيران ١٩٧١، الجمعية العامة، الوثائق الرسمية: الدورة السادسة والعشرون، الملحق رقم ١ (A/8401) الأمم المتحدة، (نيويورك- ١٩٧٣).

٤- شوقي الجمل، "قضية روديسيا تطورها التاريخي وموقف الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية منها"، مجلة الدراسات الإفريقية، العدد الثاني، ألقاهرة ١٩٧٣

٥- سعد زغلول عبد ربة، "شركة جنوب افريقية البريطانية ودورها في استعمار روديسيا الجنوبية"، مجلة دراسات افريقية، العدد ٣، ألقاهرة ١٩٧٤

٦- عبد الرزاق المطلك، "حركة التحرر في زيمبابوي وموقف العراق منها"، مجلة التربية والعلم، جامعة الموصل، كلية التربية، العدد الثالث، شباط ١٩٨١.

٧- عبد الرزاق مطلك الفهد، "العراق وحركة التحرر الإفريقي"، مجلة افاق عربية، العدد ١١-١٢، تموز- اب ١٩٨٢.

٨- قحطان احمد سليمان، "سياسة العراق في المنظمات الدولية بعد ثورة ١٧-٣٠ تموز ١٩٦٨"، مجلة الأمن القومي، العدد الأول، السنة السادسة، بغداد إذار ١٩٨٤.

٩- مجلة السياسية الدولية، شهريات، العدد ٦، مجلد ٣ ١٩٦٦، ص ١٨٩.

سادسا: الصحف:

صحيفة الحضارة، العدد ٥، السنة الثانية والعشرون، ١٤ إذار ١٩٥٩.

صحيفة الفجر الجديد، العدد ١٣٣٨، الخميس ٧ تموز ١٩٦٦.

صحيفة الجمهورية، العدد ١٠٠٣، الثلاثاء ٢٥ تشرين الأول ١٩٦٦.

صحيفة الجمهورية، العدد ١٣٥٧، الاربعاء ٢٥ تشرين الاول ١٩٦٧.

صحيفة الجمهورية، العدد ٢٤٩، الاربعاء ٢٥ ايلول ١٩٦٨.

صحيفة الجمهورية، العدد ١٣٥٧، الاربعاء ٢٥ تشرين الاول ١٩٦٧.

صحيفة الجمهورية، العدد ٢٦٥، الاثنين ١٤ تشرين الأول ١٩٦٨.

صحيفة الثورة، العدد ١٧٠٨، الاحد ١٠ إذار ١٩٧٤.

صحيفة التآخي، العدد ٢٠٤٣، الخميس ٢٣ تشرين الأول ١٩٧٥.

صحيفة التآخي، العدد ٢٠٤٣، الخميس ٢٣ تشرين الأول ١٩٧٥.

صحيفة الثورة، العدد ٢١٨٩، الخميس ٢٥ تشرين الأول ١٩٧٥.

صحيفة الثورة، العدد ٢٤٨٦، الجمعة ١٠ أيلول ١٩٧٦.

صحيفة الثورة، العدد ٢٥٢٦، الخميس ٢٨ تشرين الأول ١٩٧٦.

صحيفة العراق، العدد ٤٧٨، الثلاثاء ٢٠ أيلول ١٩٧٧.

صحيفة العراق، العدد ٤٩٨، الخميس ١٣ تشرين الأول ١٩٧٧.

صحيفة العراق، العدد ٧٨٦، الثلاثاء ٢٦ أيلول ١٩٧٨.

صحيفة الجمهورية، العدد ٣٣٨٥، الثلاثاء ٢٦ أيلول ١٩٧٨.

صحيفة الجمهورية، العدد ١٠٩٩، الاحد ٧ تشرين الأول ١٩٧٩.

سابعا: الانترنيت:

- جمهورية العراق، مجلس القضاء الاعلى، متاح على الرابط https://www.sjc.iq/view.155
- الموسوعة البريطانية، متاح على الرابط: https://www.britannica.com/biography/Ian-Smith
- الموسوعة البريطانية، متاحة على الرابط: https://simple.wikipedia.org/wiki/Joshua_Nkomo

مجلة وعي للعلوم الإنسانية
Waai Journal for Hummanities